أخبار الخليج
العدد (17719) - السنة الحادية والخمسون - الأحد 16 ربيع الآخر 1448هـ - 27 سبتمبر 2026م

وزير الصناعة والتجارة عبدالله بن عادل فخرو في حوار شامل مع «أخبار الخليج»:

نطمح إلى اقتصاد مرن وتنافسي يمكن القطاع الخاص من النمو والتوسع

أجرى الحوار: رئيس التحرير
أعده للنشر: عبدالمجيد حاجي

أكد وزير الصناعة والتجارة عبدالله بن عادل فخرو أن مملكة البحرين تمضي في ترسيخ منظومة اقتصادية أكثر تنافسية ومرونة، تقوم على تمكين القطاع الخاص، وتعزيز الاستثمار، وتنويع القاعدة الإنتاجية، وتطوير القطاع الصناعي، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب توسيع فرص التجارة والصادرات والاستفادة من الاتفاقيات التجارية.

وأوضح الوزير، في حوار شامل مع «أخبار الخليج»، أن المرحلة المقبلة تركز على البناء على ما تحقق من تطورات في بيئة الأعمال والصناعة، مع إعطاء أولوية أكبر للابتكار والتكنولوجيا والاستدامة، ورفع الإنتاجية، وتعزيز سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية، وتطوير المناطق الصناعية، بما يواكب احتياجات المستثمرين والصناعات الحديثة.

وأشار إلى أن الوزارة تعمل على تطوير رحلة المستثمر وتبسيط الإجراءات وتعزيز التحول الرقمي، بالتوازي مع مواصلة حماية المستهلك وضمان المنافسة العادلة وتطوير البنية التحتية للجودة والملكية الصناعية. كما أكد أهمية المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة باعتبارها مكونًا أساسيًّا في الاقتصاد الوطني، مشددًا على أن الهدف هو تمكينها من الانتقال إلى مراحل أعلى من النمو والتوسع والتصدير.

وتطرق إلى منتدى ومعرض «صُنع في الخليج 2026»، مؤكدًا أن الطموح يتجاوز عرض المنتجات إلى بناء شراكات صناعية وتجارية حقيقية بين دول مجلس التعاون، وتعزيز التكامل في سلاسل الإنتاج والتوريد، بما يسهم في ترسيخ هوية صناعية خليجية قادرة على المنافسة عالميًّا.

تحديث تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يستهدف دعم نموها لا تقييده

«البحرين منصة للإنتاج والتصدير وليست سوقا للاستهلاك فقط

«المرحلة المقبلة تركز على الصناعات المتقدمة والابتكار والتكنولوجيا والاستدامة

★ من منظور شامل، كيف تنظرون إلى دور وزارة الصناعة والتجارة في دعم النمو الاقتصادي وتعزيز تنافسية مملكة البحرين؟

– تضطلع وزارة الصناعة والتجارة بدور محوري ضمن المنظومة الاقتصادية في مملكة البحرين، إذ تتقاطع مسؤولياتها مع مختلف مراحل النشاط الاقتصادي، بدءًا من تأسيس الأعمال وتنظيم الشركات، مرورًا بتنمية القطاع الصناعي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وصولا إلى تنظيم الأسواق وحماية المستهلك وتعزيز التجارة الخارجية والبنية التحتية للجودة وحماية حقوق الملكية الصناعية.

وتأتي هذه الجهود في إطار الرؤى والتوجيهات السامية لسيدي حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، حفظه الله ورعاه، وتوجيهات سيدي صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، حفظه الله، وما توليه الحكومة الموقرة برئاسة سموه من أولوية لتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، وترسيخ مكانة القطاع الخاص شريكًا رئيسيًّا في التنمية، وتهيئة البيئة الداعمة للاستثمار والنمو.

ونحن ننطلق من رؤية تقوم على الوصول بقطاعي الصناعة والتجارة إلى موقع ريادي ضمن بيئة عادلة ومحفزة، من خلال تطوير السياسات والتشريعات، وتحسين تجربة المستثمر، والاستثمار في البنية التحتية، وتوظيف التقنيات الحديثة، وتعظيم الاستفادة من اتفاقيات التجارة الخارجية. وهي محاور تتسق مع استراتيجية الوزارة وأولوياتها.

والهدف في نهاية المطاف هو بناء منظومة اقتصادية مرنة وتنافسية تمكّن القطاع الخاص من النمو والتوسع، وتدعم تنويع القاعدة الإنتاجية، وتعزز قدرة المنتجات والخدمات البحرينية على المنافسة إقليميًّا وعالميًّا.

★ كيف تنظرون إلى مستقبل القطاع الصناعي في المملكة، وما الأولويات التي ستقود المرحلة المقبلة؟

– ننظر إلى القطاع الصناعي باعتباره إحدى الركائز الأساسية لتنويع الاقتصاد الوطني وتعزيز الصادرات واستقطاب الاستثمارات النوعية وخلق فرص العمل ذات القيمة المضافة. ورؤيتنا في مملكة البحرين لا تنظر إلى الاستثمار الصناعي من منظور حجم السوق المحلية فقط، وإنما من منظور قدرة البحرين المملكة على أن تكون منصة للإنتاج والتصدير والوصول إلى أسواق إقليمية وعالمية أوسع.

ومنذ إطلاق استراتيجية قطاع الصناعة (2022–2026) عملنا على بناء قطاع صناعي أكثر تنافسية وتقدمًا واستدامة، يقوم على التكنولوجيا والابتكار.

وفي هذا الإطار، تم إطلاق عدد من المبادرات، من بينها مبادرات المصانع الذكية ورفع مستوى النضج الرقمي، و(وسم المصنع الأخضر) لتعزيز الاستدامة، وبرنامج (تكامل) لتعزيز المحتوى المحلي وربط المصانع الوطنية بصورة أكبر بالمشتريات وسلاسل التوريد.

ويستهدف برنامج (تكامل) تحديدًا تعزيز مساهمة المصانع في الاقتصاد الوطني، وزيادة استفادة المصانع الوطنية الصغيرة والمتوسطة من مشتريات المصانع الكبرى، الذي بات حجر الزاوية للحصول على مبدأ المعاملة بالمثل في المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية مع كل من المملكة العربية السعودية الشقيقة، ودولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة.

وتمثل المرحلة المقبلة مرحلة البناء على هذه القاعدة، مع تركيز أكبر على الصناعات المتقدمة، والابتكار والتكنولوجيا، والاستدامة، وتنمية الكفاءات الوطنية، وزيادة ارتباط الصناعة البحرينية بسلاسل القيمة الإقليمية والعالمية.

★ في ظل النمو الصناعي والطلب الاستثماري، كيف تعمل الوزارة على تطوير المناطق الصناعية وتوفير المساحات اللازمة للنمو؟

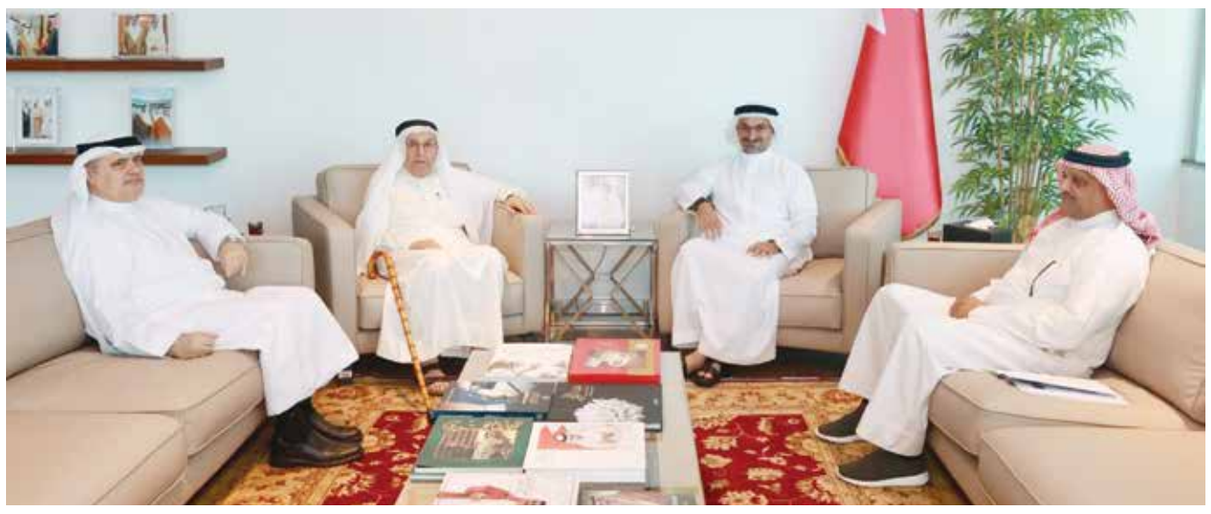

نعمل على ربط الشركات البحرينية بسلاسل القيمة الإقليمية والعالمية

– تطوير البنية التحتية الصناعية جزءٌ أساسيٌّ من تمكين النمو الصناعي، ولذلك نعمل على ضمان توافر المساحات والخدمات التي تواكب احتياجات المستثمرين والصناعات الحديثة. وفي هذا الإطار، تم تعديل قانون إنشاء وتنظيم المناطق الصناعية بما يمنح الوزارة مرونة أكبر في تطوير المناطق وزيادة المساحات المتاحة للتأجير، بالتوازي مع التوسع في مدينة سلمان الصناعية، ومواصلة تطوير المناطق الصناعية القائمة ورفع كفاءة بنيتها التحتية وخدماتها. وفي الوقت نفسه، لا ننظر إلى الأمر من زاوية إضافة الأراضي فحسب، بل نركز أيضًا على رفع كفاءة استغلال المساحات الصناعية المتاحة.

ومن هذا المنطلق، نتعاون مع مشاريع الأمل لإطلاق «مساحة للصناع» ومركز للابتكار الصناعي، بما يوفر بيئة تدعم الصناعيين ورواد الأعمال والمبتكرين، وتساعد على تحويل الأفكار والابتكارات إلى مشاريع ومنتجات قابلة للنمو والتوسع، كما نعمل على دراسة أفضل الممارسات وتحديث الاشتراطات المتعلقة بالمباني الصناعية متعددة الطوابق وفق المتطلبات الفنية والتنظيمية المناسبة.

وقد أتاح تطور التكنولوجيا وأساليب الإنتاج للعديد من الصناعات العمل بكفاءة وإنتاجية أكبر ضمن مساحات أقل، ولذلك نحرص على أن تتطور البيئة التنظيمية والبنية التحتية بالتوازي مع هذا التحول.

★ تستضيف مملكة البحرين منتدى ومعرض «صُنع في الخليج 2026». ما الرسالة التي تريدون إيصالها من خلال هذا الحدث؟

– إن استضافة مملكة البحرين منتدى ومعرض (صُنع في الخليج 2026)، تحت الرعاية السامية لسيدي حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، حفظه الله ورعاه، وبمباركة من أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حفظهم الله ورعاهم، تعكس ما يحظى به تعزيز التكامل الاقتصادي والصناعي الخليجي من اهتمام على أعلى المستويات.

ونحن نريد لـ(صُنع في الخليج) أن يكون منصة لتوليد الفرص وليس فقط لعرض المنتجات؛ منصة تجمع المصنعين والمستثمرين والموردين والجهات التمويلية ومقدمي الحلول والتكنولوجيا، وتفتح المجال أمام بناء شراكات وعلاقات تجارية وصناعية جديدة، وطموحنا أن تتطور عبارة (صُنع في الخليج) من مجرد دلالة على منشأ المنتج إلى هوية صناعية خليجية مشتركة ترتبط بالجودة والابتكار والموثوقية والاستدامة والقدرة على المنافسة.

ولهذا سيسلط المنتدى الضوء على عدد من الملفات المهمة لمستقبل الصناعة الخليجية، منها الوصول إلى الأسواق العالمية، ومرونة سلاسل الإمداد، والتكامل الصناعي، والتمويل والشراكات، والصناعة الخضراء والمستدامة، والمصانع الذكية والابتكار الصناعي المفتوح، وتنمية وتأهيل الكفاءات الخليجية.

وقد عزز ما مررنا به خلال الفترة الماضية قناعتنا بأن التكامل الصناعي الخليجي يمثل عنصر قوة ومرونة وفرصة اقتصادية في الوقت نفسه، وأن بناء سلاسل توريد أكثر ترابطًا داخل دول المجلس يعزز قدرتنا على التعامل مع المتغيرات والمنافسة عالميًّا.

★ وكيف يمكن أن يتحول التكامل الخليجي من سياسات مشتركة إلى مشاريع وشراكات حقيقية بين القطاع الخاص؟

– دول مجلس التعاون تمتلك مقومات صناعية واستثمارية كبيرة ومتكاملة؛ من الطاقة والمواد الأولية ورؤوس الأموال والقدرات التمويلية، إلى البنية التحتية والموانئ والمناطق الصناعية واللوجستية والتكنولوجيا والكفاءات البشرية، إضافة إلى موقع استراتيجي وشبكة متنامية من العلاقات والاتفاقيات التجارية.

وقد قطعت دول المجلس شوطًا مهمًّا في السوق الخليجية المشتركة والاتحاد الجمركي وتقريب الأنظمة والقوانين والمواصفات. ولذلك أعتقد أن المرحلة المقبلة يجب أن تركز بصورة أكبر على انتقال هذا التكامل من الأطر والسياسات إلى القطاع الخاص نفسه، بمعنى أن تبدأ سلسلة الإنتاج بمادة أولية في دولة خليجية، وتستفيد من تقنية أو خدمة متقدمة في دولة أخرى، ومن مورد أو مستثمر في دولة ثالثة، وصولا إلى منتج نهائي يحمل قيمة مضافة خليجية، وقادر على المنافسة عالميًّا.

فليس المطلوب أن نكرر الصناعات نفسها في كل دولة، وإنما أن نستفيد من الميزة التنافسية لكل دولة بحيث تكمل اقتصاداتنا وصناعاتنا بعضها بعضًا، ونحتفظ بقيمة اقتصادية أكبر داخل دول المجلس. ولهذا فإن مقياس نجاح (صُنع في الخليج) بالنسبة إلينا ليس فقط حجم المشاركة، وإنما ما ينتج عنه من فرص استثمارية وعقود وشراكات وعلاقات صناعية تستمر إلى ما بعد أيام المنتدى والمعرض.

★ تولي مملكة البحرين اهتمامًا كبيرًا لريادة الأعمال والمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. ما أبرز ما تحقق في تطوير هذه المنظومة؟

– المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تمثل جزءًا أساسيًّا من منظومة الاقتصاد الوطني، ودورها يتجاوز عدد المؤسسات ليشمل خلق الفرص، وتعزيز الابتكار والتنافسية، وإدخال أفكار ونماذج أعمال جديدة إلى السوق. ونحن ننظر إلى تنمية هذا القطاع باعتبارها رحلة متكاملة لنمو المؤسسة؛ تبدأ من التأسيس وبناء القدرات، ثم التمويل والابتكار والتحول الرقمي، والوصول إلى المشتريات والأسواق، وصولا إلى التوسع والتصدير.

وطموحنا واضح؛ أن نرى المزيد من المؤسسات البحرينية تنتقل من متناهية الصغر إلى صغيرة، ومن صغيرة إلى متوسطة، ومن متوسطة إلى مؤسسات أكبر وأكثر قدرة على المنافسة إقليميًّا ودوليًّا. وقد لعب مجلس تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورًا محوريًّا في جمع مختلف الجهات والشركاء حول أولويات وطنية مشتركة، وتنسيق الجهود المتعلقة بالتمويل والأسواق والمشتريات والتصدير وتنمية المهارات والابتكار.

وخلال السنوات الماضية بنينا منظومة متكاملة من المبادرات؛